٢,٦٥٢ مليار دولار حصة الحكومة من صادرات النفط في ٢٠١٠م

■ ،،تقرير /أحمد الطيار

قال بيانات إحصائية حديثة إن صادرات بلادنا من النفط الخام توزعت خلال العام الماضي ٢٠١٠م على ٦ دول تعتبر أهم الشركاء الدوليين للصادرات اليمنية وهي الصين وتايلاند واليابان والهند وسنغافورة وجنوب أفريقيا .

وحسب تقرير للبنك المركزي اليمني سجلت إيرادات حصة الحكومة من صادرات النفط ارتفاعا خلال العام الماضي بمقدار ٦٩٤ مليون دولار لتصل إلى مليارين و٦٥٢ مليون دولار مقارنة مع مليار و٩٥٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩م.

وارجع التقرير هذه الزيادة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث سجل متوسط سعر البرميل العام الماضي ٧٩ر٨١ دولار للبرميل مقارنة مع ٦٣ر٤٧ دولار للبرميل عام ٢٠٠٩م.

وحسب إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فإن الصين تعتبر الشريك التجاري الأول لليمن في استقبال الصادرات اليمنية حيث استقبلت ٢٤ مليونا و٤١١ ألف برميل بقيمة ٣١٣ مليارا و٧٥٣مليون ريال .

وتوضح البيانات أن الصادرات إلى الهند احتلت المرتبة الثانية حيث تعتبر الهند الشريك التجاري الثاني واستوردت من اليمن نفط بقيمة ٢٥٣ مليارا و٥٣١ مليون ريال وبلغت الكميات المصدرة لها ١٩ مليونا و١٧ ألف برميل .

أما تايلاند فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث استقبلت ١٩مليونا و٨٨٨ ألف برميل بقيمة ٢٣٠ مليارا و٣٧٨ مليون ريال ،واحتلت المرتبة الرابعة سنغافورة واستقبلت ٧ ملايين و٢٤٥ ألف برميل بقيمة ٨٤ مليارا و٦٢٢ مليون ريال

،كما جاءت جنوب أفريقيا في المرتبة الخامسة واستوردت نفط خام من اليمن بقيمة ٧٩ مليارا و٧٨١ مليون ريال وبلغت الكميات المصدرة لها ٧ ملايين و٤٧٥ ألف برميل .

وفي المرتبة الأخيرة جاءت اليابان واستوردت من اليمن٤ ملايين و٧٩٢ ألف برميل بقيمة ٥٩ مليارا و٥٩١ مليون ريال

وساهم ارتفاع حصة الحكومة من صادرات النفط في ارتفاع عائدات اليمن من النفط ، إذ ارتفعت حصتها إلى ٣٣ مليون و٢٥٠ ألف برميل العام الماضي قياسا مع ٣٠ مليون و٨٦٠ ألف برميل عام ٢٠٠٩م بزيادة في كمية الصادرات قدرها مليونان و٣٩٠ ألف برميل.

وتأثر ارتفاع حصة الحكومة من صادرات النفط إيجابا بتراجع كمية النفط المخصصة للاستهلاك المحلي العام الماضي التي بلغت ٢٤ مليون و٧٠٠ الف برميل مقارنة مع ٢٥ مليون و٩٤٠ الف برميل عام ٢٠٠٩م.

وتقدر عائدات الحكومة من كمية الاستهلاك المحلي بـ ٣٧٠ مليار و٥٠٠ مليون ريال باعتبار قيمة البرميل للسوق المحلية يعادل ١٥ ألف ريال.

غير أن معظم عائدات حصة الحكومة من الصادرات تذهب لتمويل واردات اليمن من المشتقات النفطية التي مولها البنك المركزي العام الماضي بقرابة مليار و٧٥٣ مليون دولار.

وباحتساب حصة الحكومة من صادرات النفط وعائداتها النفط المسوق محليا فإن إجمالي عائدات الحكومة العامة من النفط العام الماضي تعادل أكثر من ٩٣٧ مليار ريال.

نمو قيمة وكمية واردات اليمن من العسل بنسبة ٢٣٨٪ و٣٢٨٪ على التوالي في ٢٠١٠م

■ كتب / منصور شايع

سجلت قيمة وكمية واردات اليمن من العسل خلال العام الماضي ٢٠١٠م نموا سنويا بنسبة ٢٣٨,٨٪ في القيمة وبنسبة ٣٢٨,٩٪ في الكمية ، حيث بلغت قيمة الواردات أكثر من مليار ٢٠٠ مليون و٢٨٩ ألف ريال مقابل ٣٥٤مليونا و٢٠٧ آلاف ريال في العام السابق ٢٠٠٩م ، مسجلة زيادة في القيمة بنحو ٨٤٦مليونا و٨٢ ألف ريال.

وأشارت بيانات إحصائية حديثة حصلت عليها "الثورة" إلى أن كمية العسل المستوردة في ٢٠١٠م ٥ آلاف و٣٤١ طنا ، مقابل ألفا و٢٤٥ طنا في العام السابق بانخفاض ٤ آلاف و٩٦ طنا .

وأوضحت المعلومات أن قيمة الواردات من العسل الطبيعي ارتفعت من نحو ٢٩٥ مليونا و٥٤٨ ألف ريال في العام ٢٠٠٩م إلى ٣٠١ مليون و٥١٦ ألف ريال العام الماضي.

فيما تراجعت الكمية لنفس الفترة والنوع من ٩٢٧ طنا إلى ٨٢٤ طنا ، أما العسل الصناعي فقد بلغت الكمية المستوردة منه في ٢٠١٠م ٤ آلاف و٥١٧ طنا بقيمة ٨٩٨ مليونا و٧٧٣ ألف ريال، مقابل ٣١٨ طنا لنفس النوع بقيمة ٥٨ مليونا و٦٥٩ ألف ريال خلال الفترة ذاتها .

وبحسب البيانات فإن واردات اليمن من العسل سجلت في عام ٢٠٠٦م كمية ١١ ألفا و٢٨٣طنا بقيمة إجمالية مليار و١٢٨ مليونا و١٥٥ ألف ريال . منها ١٥٨ طنا كمية العسل الطبيعي بقيمة ١٣٧ مليونا و٣٠٨ آلاف ريال و١١ ألفا و١٢٥ طنا كمية المستورد من العسل الطبيعي بقيمة ٩٩٠ مليونا و٨٤٧ ألف ريال .

وتراجع هذا الرقم في العام التالي لتتجاوز الكمية المستوردة إلى ألفين و٥٨٦ طنا بقيمة إجمالية ٣٨٤ مليونا و١٠٥ الاف ريال، منها ٤٩٥ طنا كمية العسل الطبيعي بقيمة ١٤٩ مليونا و٣٢٨ ألف ريال وألفين و٩١ طنا كمية المستورد من العسل الطبيعي بقيمة ٢٣٤ مليونا و٧٧٧ ألف ريال.

وزادت الكمية في عام ٢٠٠٨م إلى نحو ٣ آلاف و٥١٤ طنا بقيمة ٦٤٨ مليونا و٣٠٢ ألف ريال .

منها ٦٦٧ طنا كمية العسل الطبيعي بقيمة ٢٠٩ ملايين و٤٤٤ ألف ريال وألفين و٨٤٧ طنا كمية المستورد من العسل الطبيعي بقيمة ٤٣٨ مليونا و٨٥٨ ألف ريال.

اعتماد ٣٠,٥ مليار ريال لمشاريع وزارة النقل للعام ٢٠١١م

■ ،،خاص/الثورة الاقتصادي

بلغ إجمالي الاعتمادات المحصودة للبرنامج الاستثماري لوزارة النقل ٣٠ ملياراً و٥٨٢ مليون ريال في عام ٢٠١١م.

وبحسب تقرير رسمي فقد بلغ إجمالي الاعتمادات المرصودة لمشاريع الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد ٢٣ ملياراً و٨٦٤ مليون ريال، بالإضافة إلى مليار و٧٣٨ مليون ريال لمشاريع مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية.

كما بلغت الاعتمادات المخصصة لمشاريع مؤسسة البحر العربي اليمنية ملياراً و٦٢٤ مليون ريال، بالإضافة إلى مليار و٢١١ مليون ريال لمشاريع مؤسسة موانئ خليج عدن و٥٦ مليون ريال لمشاريع الهيئة العامة للشؤون البحرية فضلاً عن ٨٠٠ مليون ريال لمشاريع مؤسسة النقل البري بالأمانة.

وأشار البرنامج الاستثماري إلى تخصيص ٤٠٠ مليون ريال لمشاريع مؤسسة النقل البري بعدن، و٢٠٠ مليون ريال لنقل حضرموت.

ويبلغ حجم الموارد الذاتية لوزارة النقل ١٦ ملياراً و٤١٨ مليون ريال، والموارد الحكومية مليار و٥٢٠ مليون ريال، بالإضافة إلى الموارد الخارجية البالغة ١٢ ملياراً و٦٤٤ مليون ريال.

٢,٥٤٧ مليار ريال إجمالي النقد في التداول في ديسمبر ٢٠١٠م

■ ،،خاص/الثورة الاقتصادي

كشفت إحصائية حديثة أن إجمالي النقد في التداول بلغ في نهاية ديسمبر ٢٠١٠م نحو ٥٤٧ ملياراً و٢٨٣ مليون ريال مقارنة مع ٥٣٢ ملياراً و٣٢٢ مليون ريال خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩م، وبزيادة تبلغ ١٤ ملياراً و٥٦١ مليون ريال.

وأظهرت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي أن العرض النقدي بلغ ٢,٢ تريليون ريال مقابل تريليونين و٧٥ مليار ريال، كما بلغ إجمالي الودائع تحت الطلب ٣٢٩٢ مليار ريال مقابل ٢٢٦ مليار ريال.

دراسة :انتشار النظام البترولي الواسع في كثير من الأحواض الرسوبية البرية والبحرية في اليمن

■ ،،خاص الاقتصادية

كشفت دراسة علمية أن اليمن تعد من المناطق الجاذبة للاستثمارات النفطية لأهميتها من الناحية الجيوبترولية، حيث تقع بجانب أغنى حقول البترول واكبر احتياطياته في العالم وكذلك موقعه الجيوغرافي المطل على البحرين الأحمر والعربي، والناحية الجيولوجية، حيث تعتبر من المناطق ذات الآفاقية النفطية الجيدة، إذ يتواجد في أحواضها الرسوبية نظام بترولي متكامل. أضف إلى ذلك المرونة والاعتدال لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

وأشارت الدراسة التي قدمها الدكتور رشيد صالح باربع وزير النفط الاسبق وعضو مجلس الشورى إلى المؤتمر الاقتصادي اليمني إلى أنه يوجد في اليمن أثنا عشر حوضا رسوبيا ذات أعمار جيولوجية مختلفة من أوليجوسين- ميوسين (٢٥ إلى ٥ ملايين سنة) مرورا بالجوراسيك- كريتاسي (١٥٥ إلى ٧٠ مليون سنة) إلي الباليازويك (٥٧٠ إلى ٢٢٠ مليون سنة).في ثمانينيات القرن الماضي أظهرت الأعمال الجيولوجية، الجيوفيزيائية وحفر الآبار وجود أربعة أحواض نفطية وهي حوض السبعتين (مارب- شبوة - حجر حضرموت) وحوض سيئون - المسيلة (حضرموت) ويعتبر هذان الحوضان هما الأهم كون ان كامل النفط في اليمن ينتج منهما، أما الحوضان الآخران فهما المكلا - سيحوت الواقع في المغمورة (حضرموت - المهرة) جيزع - القمر (المهرة). كما تشير الدراسات الجيولوجية إلى أن النظام البترولي يتواجد في بعض الأحواض الرسوبية الأخرى إلا أن حجم الأعمال الاستكشافية مازالت غير كافية للوصول إلى اكتشاف حقول بترولية وتحول تلك الأحواض إلى أحواض نقطية مثل حوض تهامة في البحر الأحمر.

واقع الاستكشاف والإنتاج

ووفقا للدراسة فإن مساحة الجمهورية اليمنية تنقسم إلى قطاعات استكشافية وإنتاجية حيث وصل عدد القطاعات الإنتاجية اليوم إلى ١٢ قطاعاً بمساحة كلية تقدر بـ٢١٩٥٧ كم٢ أما الاستكشافية فعددها ٣٧ قطاعاً بمساحة تقدر بـ١٩٥٧٨٠ كم,٢ عدد القطاعات التي تنتظر المصادقة فهو قطاع واحد أما القطاعات المفتوحة فهي ٥٠ قطاعا بمساحة قدرها ٧٣١ كم٢ و٢٩٦٩٣٢ كم٢ على التوالي، وقد بلغ عدد الآبار التي تم حفرها حتى شهر ديسمبر ٢٠٠٩م ٢٠٥٩ بئراً منها ٤٧٤ بئرا إستكشافياً و١٥٨٥ بئرا تطويريا (إنتاجيا)، وتنفيذ ما يزيد على ١٧٤ ألف كيلومتر من المسوحات الزلزالية ثنائي الأبعاد وأكثر من ٨ آلاف كيلومتر مربع ثلاثي الأبعاد.

ويبلغ عدد القطاعات الإنتاجية إلى الوقت الراهن ١٢ قطاعاً وتشغلها عشر شركات تسع أجنبية وواحدة وطنية، وقد بدأ إنتاج النفط في اليمن في عام ١٩٨٦م من قطاع مأرب - الجوف حيث وصل الإنتاج السنوي حينئذ ٢٦٥٠٠٠٠ برميل نفط وبلغ أعلى معدل إنتاج شهدها اليمن في عام ٢٠٠١م و بلغ ١٦٠٠٥٣٠١٨ برميلاً ومنذ العام ٢٠٠٦م بدأ الهبوط الحاد في الإنتاج ووصل معدل الهبوط في الإنتاج للسنوات اللاحقة حتى اليوم أكثر من ١٠٪. ومن ناحية أخرى فإن الانخفاض المطرد في أسعار النفط العالمية في الفترة المنصرمة، والتي تعتبر نتاجا رئيسيا للأزمة المالية العالمية قد شكل حجر عثرة أمام الاستثمارات البترولية ونمو اقتصاديات البلاد.

الإمكانات المتوفرة

ولفتت الدراسة إلى أن الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر الآبار في اليمن أظهرت بأن الأحواض النفطية يتواجد فيها نظام بترولي متكامل، وقد دلت الدراسات الجيولوجية في كثير من الأحواض على أن هناك إمكانات واسعة للمزيد من الاكتشافات النفطية سواءً في الأحواض المنتجة أو غير المنتجة، مما يدلل على ذلك أنه تم مؤخراً اكتشاف الغاز تحت ضغط مرتفع في أحد أجزائه حوض خليج القمر في محافظة المهرة، وهذا الاكتشاف يشكل دليلاً حقيقياً على وجود تلك الإمكانات البترولية في منطقة لم يظهر فيها النفط قبل ذلك ولم يعرف الكثير عن نظامها البترولي ويفتح الاكتشاف آفاقاً واسعة وآمالا كبيرة وحافزاً إيجابياً للتنافس في أعمال البحث والتنقيب من قبل الشركات.

وتمتلك اليمن وفقا للدكتور باربع الكثير من عوامل الجذب في هذا المجال ومنها:انتشار النظام البترولي الواسع في كثير من الأحواض الرسوبية البرية والبحرية ونسبة إيجابية حفر الآبار الاستكشافية إلى العدد الكلي من الآبار الاستكشافية المحفورة والاكتشافات الجديدة للنفط الخفيف والغاز معاً في الشقوق الدقيقة لصخور الأساس الصلبة والواسعة الانتشار والتي تعتبر ظاهرة غير معهودة على مستوى الشرق الأوسط حيث يمكن اعتبارها هدفاً استكشافياً ثانوياً على اقل تقدير بالإضافة إلى تطوير جيل جديد من الاتفاقيات التي تمنح الشركات الاستكشافية الحق في تقاسم الغاز مع الدولة وتدني كلف إنتاج النفط في الحقول البرية مقارنة بكثير من الدول الأخرى فضلا عن وجود ثلاثة موانئ للتصدير، يقع اثنان منها على البحر العربي والثالث على البحر الأحمر، ترتبط بمواقع تجميع النفط في الحقول المختلفة عبر مئات الكيلومترات من خطوط وأنابيب.

وبين وزير النفط الأسبق أن طرق تطوير حقول النفط الثقيل واستخراج النفط منها تختلف عن مثيلاتها في حقول النفط الاعتيادية، كما تختلف طرق نقل وتكرير وتسويق النفط الثقيل مقارنة بالخفيف الأمر الذي يجعل عملية إنتاج هذا النوع أكثر كلفةً وأقل جدوى خاصةً إذا كانت الاحتياطات قليلة. وقد اكتشف النفط الثقيل في اليمن في عدة حقول ضمن حوض السبعتين وحوض سيئون - المسيلة وبناء على المعطيات المتوفرة فإن حجم احتياطيات النفط اليمني الثقيل كبير نسبيا.

انتهاء اتفاقيات المشاركة في الإنتاج:

وأوضح الدكتور باربع أن ٢٠١١م و٢٠١٩م هي أعوام نهاية فترة اتفاقيتي المشاركة في الإنتاج بين الدولة وكل من شركة كندیان نكسن قطاع المسيلة وتوتال قطاع شرق شبوة وشركة دوف في قطاع شرق سر في محافظة حضرموت على التوالي. ويعتبر هذان القطاعان من القطاعات المهمة جداً كون إنتاجهما يشكل رقماً كبيراً ضمن الإنتاج العام لليمن وينتج النفط من القطاعين من مكامن الصخور الرسوبية وصخور الأساس أيضا. وبالتالي فإن استلام مثل هذه القطاعات أمر يحتاج إلى الإسراع في وضع برنامج زمني محدد واختيار الفريق الجيد الذي سيشغل المناصب الإدارية العليا التي تمثل الرأس المدبر في تشغيل القطاع ويتطلب ذلك أيضا مهاماً ليست باليسيرة.

ومن أهم الشروط التي تم تغييرها في اتفاقية المشاركة في الإنتاج ما يلي:إعطاء الجانب الحكومي المتمثل بالمؤسسة اليمنية للنفط والغاز نسبة محمولة التكاليف من حصة المقاول وعادة من ٥٪ إلى ٢٥٪. وإنشاء شركة تشغيل مشتركة تتكون من الشركة المقاولة والدولة وتنشأ بعد دخول مرحلة التنمية والمنح المقدمة للدولة فمنها ما تم تغيير قيمتها مثل منحة التوقيع والإنتاج والدعم المؤسسي والتنمية والتدريب ومنها ما تم استحداثها مثل منحتي البحث والتطوير ومساهمة بنك المعلومات أما فيما يخص موضوع الغاز فقد نصت كافة الاتفاقيات السابقة على ملكية الدولة للغاز بشقيه المصاحب والجاف وأدى ذلك إلى إحجام الشركات عن استكشاف وتطوير الغاز ونظراً لنمو سوق الاحتياج الشديد للوقود الرخيص والنظيف برزت الحاجة لاكتشاف وتطوير الغاز وبالتالي فقد أعطت الاتفاقيات الجديدة إمكانية المشاركة في الغاز بهدف التشجيع على اكتشاف وتطوير الغاز بالإضافة إلى إنشاء صندوق خاص لمواجهة تنظيف المنطقة بعد انتهاء اتفاقية المشاركة في الإنتاج.

تراجع معدل الأمطار ٤٠٪ خلال مارس

الجفاف يهدد محصول الربيع في شمال أوروبا

■ ،،يثير ارتفاع درجات الحرارة القياسي في شمال أوروبا قلق علماء الأرصاد الجوية والمزارعين مع بدء جفاف في بعض الدول التي اضطرت حكوماتها لمنع حفلات الشواء وحذرت من اندلاع حرائق.

وفي بريطانيا وبلجيكا وشمال فرنسا وهولندا وسويسرا لا تمتلئ طبقات المياه الجوفية والأنهار والبحيرات كما هو العادة في فصل الربيع. وقالت أجهزة الأرصاد الجوية البريطانية إن "شهري مارس وأبريل شهدا جفافاً قياسياً" في انجلترا وويلز.

وكان مارس الأكثر جفافاً منذ مئة سنة وبلغ معدل الأمطار فيه أربعين بالمئة مما يسجل عادة في هذا الشهر بينما انخفض منسوب المياه في عدد من الأنهار بشكل غير عادي. وفي سويسرا سجل جفاف في بعض المناطق يجعل هذه السنة واحدة من الأكثر جفافاً بالمقارنة مع الموجتين اللتين سجلتا في ١٨٨٤ و١٩٢١م. ولم تتجاوز الأمطار التي هطلت الثلاثين أو الأربعين بالمئة التي تسجل عادة في هذا الوقت من السنة في غرب هذا البلد ووسطه.

أما في فرنسا، فقد سجل انخفاض في حجم المياه في ٥٨٪ من الخزانات، خصوصاً في الحوض الباريسي الذي يعد مستودع الحبوب في هذا البلد. وفي شرق باريس، فرضت إجراءات قصوى بما في ذلك لري الزراعات. وقد وفرضت تدابير لتقنين استخدام المياه في ثماني دوائر في وسط فرنسا ووسط غربها.

وبمعزل عن هذه الإجراءات، بدأت دول شمالية عدة تعبر عن مخاوفها من حرائق الغابات. وقد ألغيت الألعاب النارية التي تطلق في عيد الفصح في عدد من المناطق في هولندا.

وفي شرق هولندا كما في المحمية الطبيعية في شرق بلجيكا وبعض الكانتونات السويسرية، منع التدخين في الخارج وحفلات الشواء وغيرها من الاحتفالات التي تتطلب إشعال نيران. وقال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية للزراعة روجر ويت إن الزراعات نصف الشتوية "في وضع جيد في الاتحاد الأوروبي"، بينما تواجه أوروبا الغربية نقصاً في المياه لري بعض الزراعات. ويتابع اتحاد المزارعين الأوروبيين الوضع عن كثب. لكن المتحدثة باسمه أماندا شيسلي قالت إنه "من المبكر جداً وضع حصيلة مفصلة" عن المحاصيل.

من جهتها، قالت غرفة الزراعة في منطقة ايل دو فرانس في فرنسا إن الوضع "ينذر بالخطر"، مشيرة إلى خسائر محتملة تتراوح بين ثلاثين وأربعين بالمئة لبعض المحاصيل. وقد بدأ الحصاد لبعض الزراعات في سويسرا، وهو أمر نادر جداً، في أبريل. أما مربو الماشية فقد اضطروا لتقديم مواد غذائية مكملة للأبقار بسبب النقص في الحشيش الطازج.

وقال جي فرانك، وهو مزارع بلجيكي يرئس تجمع مصالح منتجي الألبان في والونيا، "أعمل في هذه المهنة منذ ثلاثين عاما ولم يمر علي شهر أبريل كهذا". وأضاف أن "الشتلات الربيعية تحتاج إلى المياه، وكل ما له جذور عميقة تنقصه المياه"، معبراً عن قلقه "لارتفاع أسعار الحبوب". وأكد ويت أن المفوضية الأوروبية لاحظت خلال الأسابيع الأخيرة "ارتفاعاً طفيفاً (في أسعار) الشعير والقمح يعكس ارتفاعاً في الأسواق العالمية" التي تؤثر عليها موجة جفاف في الولايات المتحدة أيضاً.

وذكرت شركة "اجريتيل"، المتخصصة بأسواق المواد الأولية الزراعية، أن أسعار القمح ارتفعت ١٥ بالمئة خلال شهر واحد وهو وضع حساس لأن مخزونات القمح التي جاءت من المحصول السابق (في ٢٠١٠م) قليلة أصلاً.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) قالت مطلع الشهر الجاري إن مؤشر الأسعار العالمية للمواد الغذائية سجل في مارس تراجعاً للمرة الأولى بعد ارتفاع تواصل ثمانية أشهر لكنه ما زال أعلى بـ٣٧٪ عن المستوى الذي كان عليه في مارس ٢٠١٠م. وقال ديفيد هالام، مدير إدارة التجارة الدولية والأسواق في المنظمة، "ننتظر المعلومات عن المحاصيل في الأسابيع المقبلة لنكون فكرة عن مستويات الإنتاج في المستقبل". وأضاف "لكن المخزونات الضئيلة وانعكاسات الحوادث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أسعار النفط وآثار الكارثة في اليابان كلها عوامل تساهم في تقلب الأسعار خلال الأشهر المقبلة".